الصباح الاقتصادية
12
العدد 3157 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 23 ذي الحجة 1439 - الموافق 3 سبتمبر 2018
Monday 3 September 2018 - No.3157 - 11 th Year

يشتمل على قسم خاص لشكاوى المستهلكين

الروضان: مركز الرقابة وحماية المستهلك لا يستهدف محاسبة الجهات المختلفة

قال وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان ان هدف مركز الرقابة وحماية المستهلك الذي تم افتتاحه امس الاحد في مجمع الأفنيوز ليس محاسبة الجهات المختلفة بل نشر الوعي ومعرفة المستهلك لحقوقه كافة.

واضاف الوزير الروضان في تصريح للصحفيين على هامش افتتاحه مركز الرقابة وحماية المستهلك ان (التجارة) ستطرح قريبا تطبيقات ذكية ستتيح للمواطن التقدم بشكوى دون الحضور الى مركز الرقابة وحماية المستهلك.

واوضح أن المركز سيقدم عددا من الخدمات من ضمنها اصدار تراخيص المهرجانات والتنزيلات للعروض الخاصة الى جانب قسم خاص لشكاوى المستهلكين عبر وجود مفتشين القطاع من ذوي الخبرة المتقنين للغتين العربية والانجليزية.

من جهته قال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك عيد الرشيدي ان خطة الوزارة القادمة تتضمن افتتاح المزيد من مراكز لخدمة وحماية المستهلك من الغش التجاري واصدار التراخيص للمهرجانات والفعاليات والعروض الخاصة.

واضاف الرشيدي ان عدد مراكز الرقابة وحماية المستهلك الحالية تبلغ 21 مركزا الافتا إلى ان الوزارة لديها خطة لهدم 12 مركزا وإعادة بنائها لتوسعتها لخدمة المستهلك واصدار التراخيص والتفتيش.

واوضح ان قطاع الرقابة وحماية المستهلك لديه خطة موسمية لمراقبة الأسواق عبر انتشار مفتشو الوزارة لمحاسبة كل من يخرج عن القانون ويخالف القوانين المعنية في حماية المستهلك.

■ تطبيقات ذكية ستتيح للمواطن التقدم بشكوى دون الحضور إلى مركز الرقابة وحماية المستهلك قريباً

■ المركز يقدم عدداً من الخدمات من ضمنها إصدار تراخيص المهرجانات والتنزيلات للعروض الخاصة

خالد الروضان

مجلس الأعمال الكويتي بدبي يستعرض قصص نجاح المشاريع الكويتية

جانب من فعاليات الجلسة

بورسلي: تم خلال الجلسة سرد قصة (كاريدج) كفكرة ريادية كويتية ومدى نجاحها في استقطاب استثمارات عالمية

دشن مجلس الأعمال الكويتي بدبي أمس الاحد مبادرة (حوارات ريادية) التي تهدف إلى استعراض قصص النجاح الكويتية في مجال التجارة بالتعاون مع أكاديمية دبي لريادة الاعمال ومؤسسة (محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة) الإماراتية.

وقالت الأمين العام للمجلس الكويتي لى بورسلي ان المبادرة تتضمن سلسلة جلسات حوارية مفتوحة مع الرواد وقادة الأعمال الكويتيين لينقلوا من خلالها تجاربهم والنجاحات والتحديات التي واجهوها في مسيرتهم نحو العالمية.

واضافت ان المبادرة نجحت في نقل التجربة الناجحة لشركة (كاريدج) الكويتية المتخصصة في توصيل الطلبات الغذائية للجمهور الإماراتي من خلال استضافة مديرها العام بدر العجيل وذلك في اولى الجلسات الحوارية التي تشملها المبادرة.

واوضحت انه تم خلال الجلسة سرد قصة (كاريدج) كفكرة ريادية كويتية ومدى نجاحها في استقطاب استثمارات عالمية بفترة زمنية قياسية لم تتجاوز 18 شهرا.

وذكرت بورسلي ان مبادرة (حوارات ريادية) جاءت بعد ان اثبتت المشاريع التجارية الكويتية نجاحها كنماذج اعمال واعدة ما يجعلها مادة ثرية يجب نقل تفاصيلها وتحدياتها للمهتمين من الشباب الإماراتي في حوارات مفتوحة ومتخصصة.

واعربت عن سعادتها باستضافة الشباب الكويتي المبدع في مجال الأعمال مثمنة الدور الكبير لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الشريك الاستراتيجي لمجلس الأعمال الكويتي بدبي.

من جهتها اعتبرت مديرة أكاديمية دبي لريادة الاعمال ابتهال الناجي ان مبادرة (حوارات ريادية) ثمرة اتفاقية الشراكة بين المؤسسة ومجلس الأعمال الكويتي لافتة الى ان المبادرة تضم تنظيم فعاليات مشتركة لنقل المعرفة ما ينعكس ايجابا على الاقتصاد المحلي للامارات والكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

واضافت ان الجلسات الحوارية المشتركة مع مجلس الاعمال الكويتي تأتي متطابقة مع هدف المؤسسة في رفع اداء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات من خلال تقديم لمحة عامة عن قصص النجاح الخليجية ومناقشة التحديات وسبل مواجهتها «وهذا الأمر يدفع رواد الأعمال الإماراتيين الجدد نحو الانخراط في سوق العمل».يذكر ان مجلس الاعمال الكويتي بدبي تأسس عام 2016 تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة دبي كمنظمة غير ربحية تعد الأولى من نوعها لمجتمعات الأعمال خارج دولة الكويت.

«الصناعات البترولية» تكشف حقيقة سقوط العارضات الأسمنتية في المنطقة المعزولة

أعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، عن سقوط بعض العارضات الاسمنتية التابعة للجسر تحت الانشاء فوق طريق 40 السريع وذلك ضمن مشروع الشركة لأعمال الطرق للحزمة الرابعة لمشروع مصفاة الزور، في منطقة معزولة عن سير طريق الخط السريع الرئيسي ، ودون حدوث أية اصابات مباشرة أو تعطل للحركة المرورية.

واضافت البترولية المتكاملة عن سقوط العارضات الاسمنتية خلال عملية رفعها على الجسر من قبل المقاول بالباطن (شركة جلفار لإنشاء الطرق والجسور)، يوم الأحد الماضي الموافق 26 أغسطس 2018، مؤكدة عدم وقوع أي اصابات مباشرة أو تعطيل لسير الطريق نظرا لاتخاذ البترولية المتكاملة للاجراءات الأمنية الاحترازية اللازمة وحصولها ، عن طريق المقاول، للتصاريح اللازمة لتغيير مسار الطريق 40 السريع مسبقاً لضمان خلو الطريق من السيارات، وعدم التسبب بعرقلة الطريق والعمل ضمن موقع العمل بطريقة آمنة.

وأكدت الشركة أنه تطبيقا للاجراءات المتبعة فقد أجرى المقاول دراسة فورية لملابسات الحادث وذلك لوضع الحلول تفاديا لحصول أي حوادث مشابهة في المستقبل، كما قدم المقاول خطته لإعادة العمل لإنجاز الجسور والطرق المؤدية لموقع مصفاة الزور.

وتجدر الاشارة أن مشروع الجسر وأعمال الطرق يعد واحدا من مشاريع الحزمة الرابعة لمشروع تشييد مصفاة الزور التي تعكف البترولية المتكاملة على تنفيذها عن طريق التحالف المكون من شركة سايبم الإيطالية وإيسار الهندية والمقاول بالباطن شركة جلفار لتسهيل المرور بين مناطق التشوين والطرق المؤدية إلى مشروع مصفاة الزور.

المؤشر «العام» يرتفع 5.8 نقاط خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

اتهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاحد على ارتفاع المؤشر العام 5ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5138 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر11 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 47ر7 مليون سهم تمت من خلال 3024 صفقة نقدية بقيمة 9ر3 مليون دينار كويتي (نحو 31ر2 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 4892 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر11 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 31ر3 مليون سهم تمت عبر 1544 صفقة نقدية بقيمة 6ر2 مليون دينار (نحو 8ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 11ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 5273 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر23 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 16ر4 مليون سهم تمت عبر 1480 صفقة بقيمة 6ر8 مليون دينار (نحو 22ر3 مليون دولار).

وكانت شركات (ابار) و(عربي قابضة) و(الأنظمة) و(المدينة) و(المدن) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (وطني) و(بيتك) و(اهلي متحد) و(زين) و(الدولي) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (مراكز) و(المنتجعات) و(صلبوخ) و(وطني م ب) و(اكتتاب).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

وقال استشاري التحليل الفني لأسواق المال، نواف العون، إن المؤشرات الكويتية أنهت جلسة أمس الأحد على تباين حيث ارتفع المؤشران العام والأول، فيما تراجع الرئيسي بعدما ظل في المنطقة الحمراء منذ بدء التعاملات وعجز عن الخروج منها ليلحق بالمؤشرين الآخرين.

وأشار العون إلى أن جلسة أمس شهدت تراجع التداولات بشكل واضح وكبير مقارنة بمستوياتها في الجلسات السابقة وهو ما يُعطي انطباع عن عملية التصحيح التي تطال المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

وأضاف: «أعتقد أن المؤشر الرئيسي للسوق من التصحيح سريعا نظرا لقلة المكاسب التي حققها خلال الأشهر القليلة الماضية، بالإضافة إلى أن حالة الترقب التي تسود معظم المتداولين حول تطبيق ترقية السوق الكويتي لمؤشر فوتسي وانضمام بعض الأسهم تحت هذا المؤشر يتوقع أن تشهد زخم شرائي من خلال السيولة المتوقع دخولها للسوق الكويتي خلال الفترة القادمة وهو ما يجعلها محط أنظار المستثمر المحلي والأجنبي».

وتابع العون: «مما لا شك فيه أننا - وتحديدا في شهر سبتمبر - وهو البداية الفعلية لانتهاء موسم العطلة الصيفية وعودة كبار اللاعبين في السوق من المضاربين بالإضافة إلى صغار المستثمرين الأمر الذي يجعلنا نتوقع ارتفاع السيولة بشكل تدريجي».

كما توقع العون أن يشهد السوق الكويتي نوع من الحركة المضاربية خلال الفترة القادمة خاصة وبعد انتهاء فترة الإعلانات عن النتائج النصف سنوية، والتي كانت تشكل هاجس خوف من إيقاف بعض الأسهم لتأخر تسليم بياناتها بالإضافة إلى أننا اعتدنا أن تبدأ بعض الصناديق والمحافظ الاستثمارية من بناء مراكزها في الأسهم القيادية ذات الشركات التشغيلية ذات العوائد والتوزيعات في هذه الفترة من كل عام بين انتهاء الربع الثالث وبداية الربع الرابع من السنه المالية.

فنيا، توقع العون أن يستمر الهبوط التدريجي على مؤشري السوق الأول والعام ما لم يتمكنا من تجاوز مقاوماتهما التي تعتبر المحك ونقطة الارتكاز والتحول بين المسار السلبي والإيجابي لهذان المؤشران على خلاف المؤشر الرئيسي.

وأوضح أن النقطة 5385 هامة لمؤشر السوق الأول، والتي يتطلب تجاوزها سيولة عالية وارتفاع في الأحجام يخول المؤشر من اختراقها والبقاء أعلى منها، موضحا بان هذا الأمر هام جدا مع الثبات لمدة جلستين على الأقل بما يؤكد عملية الاختراق واستمرار عملية الصعود.

في المقابل، وبحسب العون، لو استمر هبوط المؤشر الأول، كما نتوقع، ستكون هناك بعض الأهداف المرجح الاكتفاء بالوصول لها والارتداد منها وهي على التوالي: 5165 - 5075 وأخيرا 4975 والذي سيصله بأسوأ الأحوال لو استمر الهبوط خلال الفترة القادمة.

وبالنسبة لمؤشر السوق العام، والمشابه بحركته للمؤشر الأول، أوضح العون انه لديه مستوى مستهدف عند 5075 نقطة والذي كان يفصله 25 نقطة تقريبا عن أدنى مستوى تم الوصول له في الأسبوع الماضي إلا أنه سرعان ما شهد ارتداد في حركته لكنها لم تأتي مصحوبة بتداول عالي كما لاحظنا في جلسة اليوم، وهو ما يُعطي انطباع عن عدم اكتفاء بالوصول لهذا المستوى وأنه مازال في مسار تصحيحي قد يصل من خلاله إلى النقطة 5075.

وأوضح أن السوق العام لن يكتفي عند هذا المستوى وسيواصل هبوطه إلى 5005 ثم 4935 كآخر أهداف التصحيح ومن ثم تبدأ موجة ارتفاعات جديدة، بينما يلغى سيناريو الهبوط الحالي إذا تمكن المؤشر من تجاوز المقاومة 5180 نقطة.

أما المؤشر الرئيسي للسوق، والذي يتوقع العون أن يكون له انعكاس زمني فني غدا الثلاثاء ، فلديه مقاومتين متتاليتين عند 5905 و 5925 نقطة، وتجاوزهما يعطي دفعة للمؤشر بالصعود بشكل سريع مما ينعكس على أداء أغلب مكونات هذا المؤشر.

وتابع العون: «نحن هنا نتحدث عن الأسهم الصغيرة والمتوسطة، والتي لم تستفيد من الارتفاعات خلال الثلاثة أشهر الماضية ولم يكن لها نصيب في السيولة المنصبة على السوق بشكل عام، ويصبح حينها أول أهداف المؤشر الرئيسي عند 5000 نقطة وهو ما يمثل نقطة انطلاق تداول هذا المؤشر في إبريل الماضي، ومتى ما تم تجاوزه سيصبح هناك أهداف عالية سوف نذكرها في حينها».

وأوضح العون أن الدعوم الحالية والهامة للمؤشر الرئيسي، والتي بكسرها يلغي سيناريو الصعود عند 4850 نقطة، والتأكيد بكسر مستوى 4830 حيث سيأخذ المؤشر مسار سلبي تكون أول أهداف القاع الذي حققه عند 4764 نقطة.